

الحماية المدنية للمستهلك قبل التعاقد في التشريع الليبي

دراسة مقارنة بالتشريع الإسلامي

أيمن محمد عمر قدور

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

الحماية المدنية للمستهلك قبل التعاقد في التشريع الليبي

دراسة مقارنة بالتشريع الإسلامي

أيمن محمد عمر قدور

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون الخاص

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

نوفمبر ٢٠١٩

الإقرار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إني أقر وأعترف بأن هذه الرسالة من عملي وجهدي الشخصي، أما المقتطفات والاقتباسات، فقد أشرت إلى مصادرها في هامش الرسالة.

التوقيع:

التاريخ:

الاسم: أيمن محمد عمر قدور

الرقم الجامعي: ٣١٦٠٠١٣

B-١٣-٠١ SRI LAVENDER
APARTMENTS
JALAN SEPAKAT INDAH ٢/٢
TAMAN SEPAKAT INDAH ٢
٤٣٠٠٠ KAJANG, SELANGOR.

الشكر والتقدير

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد المبعوث رحمة للعالمين، القائل عليه أفضل الصلاة والسلام "مَنْ لَمْ يَشْكِرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكِرِ اللَّهَ" .. وبعد:

فمن باب ردِّ الفضل إلى أهله يطيب لي أن أتقدّم بوافر الشُّكر والامتنان والعرفان إلى الدكتورة: "شهيرة عبد الشكور" أستاذة بكلية الشريعة والقانون بجامعة العلوم الإسلامية الماليزية، على تَكْرُمها وتفضلها بقبول الإشراف على هذه الدراسة، وتقديم المعلومات، والتوجيهات والتعديلات، لإخراج الدراسة في صورتها النهائية، وأشكرها على سعة صدرها، وقلبها الطيب، وأخلاقها الحميدة، وأدعو الله أن يكون هذا الجهد في ميزان حسناتها.

والشكر موصول للدكتورة: "شرينتي حسين" أستاذة بكلية الشريعة والقانون بجامعة العلوم الإسلامية الماليزية، المشرف المشارك على هذه الدراسة، فقد حرصت على توجيهي وتقديم المساعدة والمساندة التي مكنتني من المضي بخطى ثابتة لإنجاز هذه الدراسة، فالله أسأل أن يجزيها عني خير الجزاء. وأيضًا، أتوجه سلفًا بالشكر والتقدير للأساتذة المناقشين، لتفضُّلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة، فهم أهلٌ لسدِّ خللها وتقوم معوجِّها، وتهديب ثنوءاتها، والإبانة عن مواطن القصور فيها، سائلًا الله الكريم أن يثيبهم عني خيرًا.

ويطيب لي أن أتقدّم بالشُّكر والامتنان لأمي الحنون، ولزوجتي الغالية ورفيقة دربي، تقديرًا لما منحته لي من جهدها ووقتها في سبيل إكمال دراستي.

وأخيرًا الشُّكر لجميع أعضاء هيئة التدريس ، بجامعة العلوم الإسلامية الماليزية، وموظفيها وخاصةً أعضاء وموظفي كلية الشريعة والقانون، وموظفي قسم الدراسات العليا، لما لَقِيته من معاملةٍ طيبةٍ وكرم أخلاقٍ، سائلًا المولى عز وجل أن تكون هذه الجامعة في المراتب المتقدمة دومًا.

ABSTRAK

Kontrak jualan dalam bentuk moden tidak lagi sama dengan kontrak jualan tradisional, untuk memasuki ekonomi yang mantap dan e-pengetahuan, seseorang yang dikenali sebagai penjual profesional akan menjadi pertukaran kepada pengguna yang lemah dan tidak berpengalaman, dan pengikut. Produk dari pelbagai kegunaan dicerminkan dengan kemungkinan memilih di antara pilihan yang ada dengan mudah, yang membawa kepada kemunculan masalah ketidakseimbangan yang terbukti di dalam tahap pra-kontrak, terutama ketika fasa itu tidak teratur dalam unsur-unsur perundangannya. Ketidakseimbangan ini terbukti dalam fasa pra-kontrak, terutamanya sejak peringkat ini tidak diatur dalam kebanyakan komponennya, dan ini adalah masalah kajian. Penyelidik menggunakan pendekatan analisis perbandingan dalam menganalisis teks undang-undang Libya yang berkaitan dengan perlindungan pengguna dan membandingkannya dengan peruntukan undang-undang Islam, untuk mencapai matlamat penyelidikan, dengan membincangkan sistem undang-undang dan legitimasinya yang memulihkan keseimbangan kontrak antara pihak-pihak, yang merupakan antara penemuan penting dalam kajian ini. Ketiadaan undang-undang umum yang melindungi pengguna dalam peringkat pra-kontrak, oleh itu, penyelidik meletakkan beberapa cadangan, seperti perhatian kepada kajian yang berkaitan dengan peringkat pra-kontrak dan peraturan pengiklanan komersial dalam undang-undang dengan penekanan terhadap tanggungjawab negara dan mengawal pengiklanan keduanya pada peringkat awal dan kemudian kontrak.

Kata kunci: pengguna, penjual profesional dan keseimbangan kontrak.



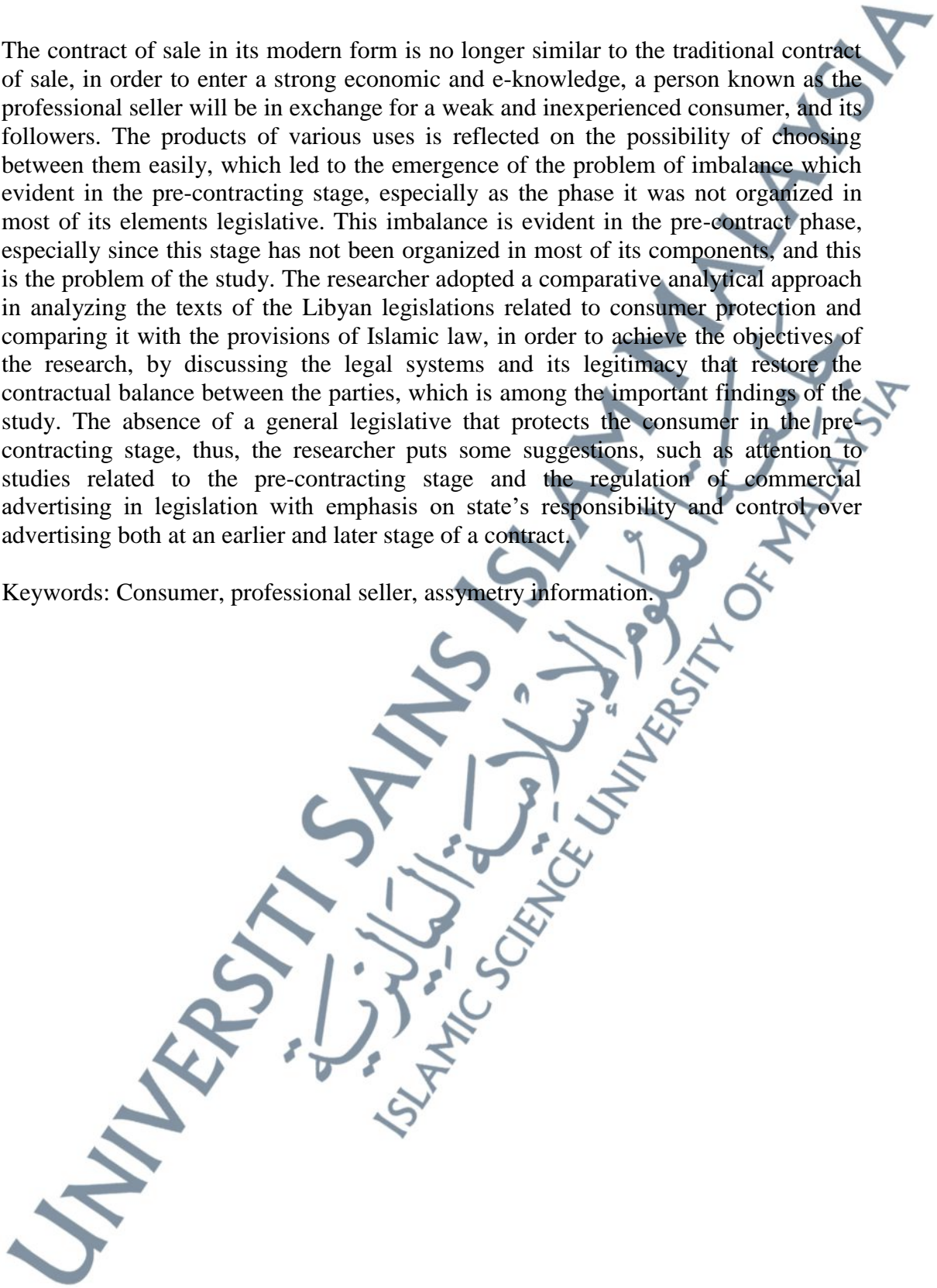
الملخص

لم يعد عقد البيع في صورته الحديثة مطابقاً لعقد البيع التقليدي، وذلك لدخول طرفٍ قويٍ اقتصادياً ومعرفياً، يُسمى البائع المهني في مقابل مستهلكٍ ضعيفٍ وقليل الخبرة، وما صاحبه من ظهور منتجاتٍ متنوعة الاستعمال، إنعكس على إمكانية الاختيار بينها بسهولة ويسر، مما أدى إلى ظهور مشكلة اختلال التوازن العقدي، ويبرز هذا الاختلال بشكلٍ جلي في المرحلة السابقة على التعاقد، خاصةً أنّ هذه المرحلة لم تُنظّم في أغلب عناصرها تشريعياً، وهذه مشكلة الدراسة، وقد اعتمد الباحث المنهج التحليلي المقارن، بتحليل نصوص التشريع الليبي المتعلقة بحماية المستهلك، ومقارنتها بما تضمنته الشريعة الإسلامية من أحكام، وذلك وصولاً لتحقيق هدف البحث، بتلمس النظم القانونية والشرعية التي تُعيد التوازن العقدي بين أطرافه، ومن أهمّ النتائج التي توصلت إليها الدراسة: غياب منظور تشريعي عام يحمي المستهلك في المرحلة السابقة للتعاقد، كما أوصى الباحث ببعض التوصيات، والتي كان أبرزها: الاهتمام بالدراسات الخاصة بالمرحلة السابقة على التعاقد، وتنظيم الإعلان التجاري تشريعياً، مع التأكيد على دور الدولة الرقابي على الإعلان سواءً في مرحلة سابقة أو لاحقة. الكلمات المفتاحية: المستهلك، البائع المهني، التوازن العقدي.

ABSTRACT

The contract of sale in its modern form is no longer similar to the traditional contract of sale, in order to enter a strong economic and e-knowledge, a person known as the professional seller will be in exchange for a weak and inexperienced consumer, and its followers. The products of various uses is reflected on the possibility of choosing between them easily, which led to the emergence of the problem of imbalance which evident in the pre-contracting stage, especially as the phase it was not organized in most of its elements legislative. This imbalance is evident in the pre-contract phase, especially since this stage has not been organized in most of its components, and this is the problem of the study. The researcher adopted a comparative analytical approach in analyzing the texts of the Libyan legislations related to consumer protection and comparing it with the provisions of Islamic law, in order to achieve the objectives of the research, by discussing the legal systems and its legitimacy that restore the contractual balance between the parties, which is among the important findings of the study. The absence of a general legislative that protects the consumer in the pre-contracting stage, thus, the researcher puts some suggestions, such as attention to studies related to the pre-contracting stage and the regulation of commercial advertising in legislation with emphasis on state's responsibility and control over advertising both at an earlier and later stage of a contract.

Keywords: Consumer, professional seller, assymetry information.



قائمة المحتويات

الصفحة

المحتويات

ب

الإقرار

ج

الشكر والتقدير

د

ABSTRAK

هـ

الملخص

و

ABSTRACT

ز

قائمة المحتويات

الفصل الأول : المقدمة

١

التمهيد

٢

مشكلة الدراسة

٢

أهداف البحث

٣

أسئلة البحث

٣

أهمية البحث

٥

حدود الدراسة

٥

منهج البحث

٦

الدراسات السابقة

٦

تعريف المستهلك والبائع المهني

٩	الحماية المدنية المستهلك قبل التعاقد
١٤	الطبيعة القانونية للمسؤولية الناجمة عن مرحلة ما قبل التعاقد
	الفصل الثاني: أطراف عقد البيع الاستهلاكي
١٥	المبحث الأول: المستهلك
١٥	المطلب تعريف المستهلك لغةً الأول:
١٦	المطلب الثاني: تعريف المستهلك قانوناً
١٧	الفرع الموقف الفقهي في تحديد مفهوم المستهلك الأول:
٢١	الفرع موقف المشرع الليبي من مدلول المستهلك الثاني:
٢٢	المبحث الثاني: البائع المهني
٢٢	المطلب التعريف بالبائع المهني الأول:
٢٣	المطلب الثاني: شروط ومعايير اكتساب صفة البائع المهني
٢٦	المطلب صور وأشكال البائع المهني الثالث:
٣٢	المبحث مفهوم المستهلك والبائع المهني في الفقه الإسلامي الثالث:
٣٥	المطلب ماهية المستهلك في الفقه الإسلامي الأول:

- الفرع المسلك العام لحماية المستهلك في ظل الشريعة ٣٨
الأول: الإسلامية
- الفرع المقصود بالمستهلك في ظل أحكام الشريعة ٥٨
الثاني: الإسلامية
- المطلب الثاني: البائع المهني في الفقه الإسلامي ٦٠
- الفصل الثالث: دور مبدأ حسن النية في حماية المستهلك في المرحلة السابقة على التعاقد ٦٢
- المبحث الأول: مبدأ حسن النية في حماية المستهلك في المرحلة السابقة على التعاقد ٦٣
- المطلب الأول: التعريف بمبدأ حسن النية في اللغة والقانون والشريعة الإسلامية ٦٤
- الفرع الأول: التعريف اللغوي لمبدأ حسن النية ٦٤
- الفرع الثاني: التعريف القانوني لمبدأ حسن النية ٦٧
- الفرع الثالث: التعريف بمبدأ حسن النية في الشريعة الإسلامية ٧٠
- المطلب الثاني: أثر مبدأ حسن النية على قواعد حماية المستهلك ٧٤
- الفرع الأول: أثر مبدأ حسن النية على المرحلة السابقة على التعاقد "مرحلة المفاوضات العقدية" ٧٤
- الفرع الثاني: أثر مبدأ حسن النية على قواعد حماية المستهلك بمرحلة قبل التعاقد ٨٣
- المبحث الثاني: تنظيم الفقه الإسلامي لمرحلة السابقة على التعاقد "مرحلة المفاوضات العقدية" ٨٥

- المطلب الأول: الأحكام العامة للمفاوضات العقدية في الفقه الإسلامي ٨٥
- الفرع الأول: تعريف للمفاوضات العقدية في الفقه الإسلامي ٨٥
- الفرع الثاني: صور للمفاوضات العقدية في القرآن الكريم والسنة النبوية ٨٦
- الفرع الثالث: وضع تصور للمفاوضات في المعاملات المالية ٨٩
- المطلب الثاني: أحكام الضمان للمفاوضات العقدية في الفقه الإسلامي ٩٠
- الفرع الأول: ماهية الضمان في الفقه الإسلامي ٩١
- الفرع الثاني: أحكام الضمان الخاصة بالمفاوضات العقدية في الفقه الإسلامي ٩٥
- الفصل الرابع: حماية المستهلك في الإعلانات التجارية ٩٨
- المبحث الأول: الإعلان التجاري في القانون الوضعي ٩٨
- المطلب الأول: مفهوم الإعلان التجاري السليم وأثره على حماية المستهلك ٩٩
- الفرع الأول: ماهية الإعلان التجاري وشروطه وطبيعته القانونية ٩٩
- الفرع الثاني: مدى مساهمة الإعلان التجاري في تعزيز الحماية القانونية للمستهلك ١٠٣
- المطلب الثاني: الإعلان الكاذب أو المخادع ١٠٦
- الفرع الأول: ماهية الإعلان التجاري الكاذب أو المخادع ١٠٦

- ١١٠ الفرع الثاني: الحماية المدنية من الإعلان التجاري الكاذب أو المضلل في التشريع الليبي
- ١٢٥ المبحث الثاني: الإعلان التجاري في الفقه الإسلامي
- ١٢٦ المطلب الأول: الأحكام العامة للإعلان التجاري في الفقه الإسلامي
- ١٢٢ الفرع الأول: ماهية الإعلان التجاري وحكمه الشرعي
- ١٢٩ الفرع الثاني: الضوابط الشرعية للإعلان التجاري
- ١٣٢ المطلب الثاني: أحكام الحماية المدنية من الإعلان التجاري الكاذب أو المخادع في الفقه الإسلامي
- ١٣٣ الفرع الأول: ماهية التعزير وأنواعه
- ١٣٥ الفرع الثاني: الجزاء على الكذب والتضلل في الإعلان التجاري في الفقه الإسلامي "خيار العزير"
- ١٣٧ الفصل الخامس: التزام البائع المهني بتبصير المستهلك
- ١٣٧ تمهيد وتقسيم
- ١٣٨ المبحث الأول: التزام بتبصير المستهلك في القانون
- ١٣٨ المطلب الأول: مضمون الالتزام بتبصير المستهلك
- ١٣٨ الفرع الأول: التعريف بالالتزام بتبصير المستهلك
- ١٤٦ الفرع الثاني: محل الالتزام بتبصير المستهلك
- ١٥١ الفرع الثالث: شروط قيام الالتزام بتبصير المستهلك

المطلب الثاني:	الجزء القانوني لإخلال البائع المهني بالتزام بتبصير المستهلك	١٥٣
الفرع الأول:	الجزء المدني لإخلال البائع المهني بالتزامه بتبصير المستهلك	١٥٣
الفرع الثاني:	الجزء الجنائي لإخلال البائع المهني بالتزامه بتبصير المستهلك في الأشياء الخطرة	١٦٢
المبحث الثاني:	الالتزام بتبصير المستهلك في الشريعة الإسلامية	١٦٤
المطلب الأول:	الأحكام العامة للالتزام بتبصير المستهلك في الشريعة الإسلامية	١٦٤
المطلب الثاني:	أهم صور الالتزام بتبصير المستهلك في الشريعة الإسلامية	١٦٨
الخاتمة		١٧٤
نتائج البحث وتوصياته		١٧٤
قائمة المصادر والمراجع		١٧٦